خصائص رسم السياسة العامة

تمهيد:

عادة ما تعمل الخصائص التي يدرجها الباحثون والدارسون لتوضيح مصطلح معين، على زيادته وضوحا وتبيانا، ولذلك فإنّ خصائص ومميزات الشيء تعتبر أكثر من تعريف للمصطلح، وفي هذا العنصر من الدراسة سوف نتفصل قليلا بشأن توضيح أهم خصائص السياسة العامة وهي وفق الآتي:[1]

[1]. ناجي عبد النور، ومبروك ساحلي، **مرجع سابق**، ص 28.

المبحث الأول: خصائص السياسة العامة المتعلقة ببنية السياسات

المطلب الاول: السياسة العامة سلوك هادف من اختصاص الحكومة

أي أنّ الحكومة تقوم بهذا السلوك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سلفا، وتلك الأهداف في الحقيقة تكون عبارة عن برامج واضحة وقابلة للتحقيق، ولا يمكن أن تكون عبارة عن أمال وتطلعات غير قابلة للتحقيق على أرض الواقع.

المطلب الثاني: اتصافها بالشرعية

المقصود بالشرعية أن تكون تلك السياسات مصدرها الإرادة الشعبية، أي أنّ الشعب هو الذي طالب بها أو أراد أن تكون، وقد تكون هذه المطالبة عن طريق ممثليه الشرعيين سواءً في

البلدية أو الولاية أو البرلمان، أو عن طريق بعض المراكز البحثية لصبر الآراء التي تزود الحكومة وصانع القرار ببعض ميولات وتطلعات الجماهير التي ربما عجزت بعض المسالك الطبيعية للاتصال بين الحاكم والمحكوم في إيصالها، أو لانعدام الثقة بين الجماهير والمنتخبين المحليين للعديد من الأسباب وفي مقدمتها أنهم لا يعبرون عن توجهاتهم على رغم الوعود التي قطعوها، كيف لا وهناك أعضاء منتخبين سواءً في البرلمان او المجالس الشعبية الولائية والبلدية، لا تراه طيلة فترة العهدة الانتخابية، وإن رأيته فإنه لا يفعل لك شيئا.

المطلب الثالث: اتصافها بالمشروعية:

تعني المشروعية مدى عمل الحاكم وجميع المسؤولين في الدولة بالاستناد الى القوانين، ولذلك نقول هل لهذا القرار مشروعية؛ أي ما مدى استناده الى دستور وقوانين الجمهورية، وبالتالي فإنّ صانع القرار لا يجب ان يخرج عن مجموعة النصوص الدستورية والقانونية المنظمة للحياة العامة في الدولة ، وفي جميع أمورها.

المطلب الرابع: منطقية وعقلانية

إذا تحدثنا عن عنصر أو ميزة المنطقية والعقلانية في رسم السياسات فإننا نقصد من وراء ذلك أن تكون تلك السياسات واقعية وليست مجرد أحلام او غائيات يطمح لوصولها لكن دون استنادات واقعية، كأن نقول أنّ هناك نظاما سياسيا او اقتصاديا في العالم يريد تحقيق مثلا قفزة نوعية في اقتحام اقتصاد السوق وهو لا يملك لا المؤهلات البشرية ولا الإمكانيات المادية لبلوغ ذلك الهدف، لأنه في تلك الساعة سيكون عبر هذه الخطوة غير عقلاني ، فهو فعل مجهول العواقب.

وللتوضيح اكثر هل كان بإمكان فرنسا مثلا أن تحتل الجزائر عام 1830 لولا أنها تمتلك أسطولا بحريا ضخما، هذا من جهة ومن جهة اخرى، استطاعت عبر معطيات ميدانية حقيقية أن تتمكن تلك القوات وعبر أكثر من عشرين عاما من الحملات التأكد من ضعف الاسطول الجزائر.

المطلب الخامس: ذات طابع مجتمعي شمولي

يجب على كل من يقوم بعملية رسم السياسة العامة في الدولة، مهما كان نظامها السياسي ومهما كانت توجهات حكوماتها المتتالية أن يأخذ بعين الاعتبار معيار أو خاصية أن تكون تلك السياسات نابعة من تطلعات المجتمع بكل فئاته وأطيافه، وأن تكون شاملة لكل مجالات وبرامج ومخططات وجميع قطاعات الدولة العمومية منها والخاصة.

كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة التوازن المصلحي بين الجماعات حيث لا يتم اقصاء مصالح جماعة في مقابل رعاية مصالح جماعة أخرى، لأنّ ذلك سوف يؤدي الى عدم استقرار والى مشاكل قد تكون مؤشرا على سقوط تلك الحكومة وصعود حكومة بدلا منها، خاصة إذا اقتنع الرئيس او الملك بانّ هناك اجحافا ممارسا في حق جماعة ضد اخرى، أو فئة ضد اخرى، طبعا هذا الأمر قد لا يبدوا واضحا للعيان خاصة في دول الجنوب، ولكنها في دول الشمال كل هذه الأمور محسوبة العواقب ، لدرجة أنّ مواطنا واحدا بإمكانه أن يسقط الحكومة، وأن يقاضيها ويربح القضية ويتحصل على تعويض كذلك.

المطلب السادس: الاستمرارية والتجدد في البرامج

إذا تحدثنا عن عنصر الاستمرارية فإننا نقصد المداومة على تنفيذ تلك السياسات ومحاولة إنجاحها بكل الطرق، ليس أن يتم الغاء السياسة العامة لهذا العام، بمجرد رسم السياسة العامة للعام المقبل، فالاستمرارية مطلوبة، اما عنصر التجدد فالقصد منه ان تكون السياسات متميزة بميزة الجديد والإضافة فكل عام يتم إضافة مخططات تكميلية لتحسين السياسات المرسومة في الاعوام الماضية، فلو افترضنا أننا انتهجنا سياسة عامة في مجال البريد والمواصلات لتسريع العمليات الحسابية للمواطنين والشركات يكون محورها الاساسي تقديم الخدمة في اقل وقت ممكن، فإن ظهور ما يسمى ببطاقات الدفع الالكتروني لا يلغي ما سبق ولكنه يتمم القديم ويواصل في تحسين الاجراءات القديمة.

المطلب السابع: الملائمة والتكيف

يجب ان تكون السياسات العامة المرسومة ملائمة لما تم تخطيطه، وفي حالة العكس فإنّ البرامج او السياسات لا تلغى وإنما يتم تكييفها وفق الظروف والمتطلبات أو على الاقل تصحيح المسارات الخاطئة، التي لم تؤخذ بعين الاعتبار، مثلا لو تم رسم الميزانية العامة للدولة بناءً على سعر بترول مرجعي بـ: 38 دولار ، ثم انخفض سعر البترول الى أقل من ذلك بكثير، فإنّ هذا الظرف يحتم على صانع القرار أن يقوم بتكييف تلك السياسات وفق المتغيرات والظروف الجديدة، فيعمل على إلغاء بعض النشاطات والتظاهرات والإحتفالات ن ويقلل من الانفاق على المؤسسات العامة، و تقوم الدولة باعتماد سياسة تقشفية حتى في الورق والحبر المستعمل في إتمام المعاملات الإدارية.

تحضرنا هنا معلومة في هذا المجال تبين حجم التكاليف التي تقع على عاتق الإدارة العامة في أي دولة، فمثلا بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية كانت تستعمل في السابق قبل دخول عصر ما يسمى بالإدارة الالكترونية ، ملايير الدولارات من الورق والحبر سنويا لاتمام المعاملات الإدارية، ولكنها بمجرد ان انتهجت برنامج الادارة الإلكترونية أصبح هناك

اقتصاد لكل تلك المخصصات المالية وبالتالي توجيهها الى الوجهة الصحيحة المفترض ان توجه لها في تنمية الاقتصاد و تدعيم البنى التحتية للمواطن المحلي.

المطلب الثامن: السياسات قد تكون سلبية وقد تكون إيجابية سرية او خفية

على الرغم من أنه يفترض أن تكون السياسة العامة المرسومة من طرف الحكومة أو البرلمان سياسة إيجابية وفي خدمة المواطن وجميع أفراد ومواطني الدولة، ولكن قد تكون تلك السياسات سواءً عن حسن نية أو سوء طوية، ذات أبعاد واهداف سلبية لصالح فئة معينة أو جماعة ضاغطة، داخلية او خارجية، ولهذا فالمواطن عادة لا يستطيع الإحاطة بجميع الأمور التي توجه له، فيمكن ان يتم تمرير سياسة في الظاهر أنها في صالحه ولكنها عند التطبيق تكون ضده، ولذلك فالسياسة العامة قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية.

كذلك قد تكون السياسة العامة معلنة او خفية (سرية)، وهذا كثيرا ما يحدث وذلك لوجود جماعات ضغط في كل النظم السياسية في العالم التي هدفها تحقيق مصالحها الخاصة، ولكن دون إثارة للرأي العام المحلي او العالمي، فتقوم الحكومات مثلا باعتماد سياسات معينة لصالح أطراف معينة و بصفة سرية، مثل اصحاب المصانع التي تساهم في تلويث البيئة، فلا تطلع الحكومة تلك المنظمات المتخصصة في حماية البيئة على مجموع المصانع المعتمدة في سياستها العامة تخوفا من ظهور صراع وجدال كبير بين تلك المنظمات وأصحاب المصانع، وبالتالي خلق نوع من عدم الاستقرار للدولة، ولذلك تلجا الكثير من الحكومات الى إخفاء بعض الحقائق حتى لا تقع في مثل هذا المأزق.

المطلب التاسع: موافقتها للإمكانيات المتاحة

إنه لمن غير المنطقي ان تعتمد برامج السياسة العامة التي تسطرها أي دولة على إمكانيات أقل مما هو متوفر، ولهذا فالعقلانية والرشادة التي تتبعها الدولة أن تتم تنفيذ أي سياسة

ورسمها بناءً على ما يتوافر لدينا من إمكانيات سواءً المادية أو البشرية، وللتوضيح بمثال لو أنّ أحدنا كانت في ميزانيته الخاصة مبلغ 300 دينار، ثم حان وقت الغداء، هل من المعقول ان يدخل الى مطعم يقدم أرخص وجبة عنده بمبلغ 500 دج، طبعا سيتوجه هذا الشخص الى المطعم الذي يقدم وجبات أرخص من مبلغ 300دج، وهذه قمة العقلانية، أما ان يتجه الى المطعم الباهض الثمن فهذا ما يمكن أن نسميه بالعشوائية في التصرف والتخطيط.